قياس مدى التزام البنوك الجزائرية بمبادئ حوكمة الشركات (دراسة ميدانية)*

أ. صلاح سعاد**

د. بن رجم محمد خميسي***

*تاريخ التسليم: 2015/12/7م، تاريخ القبول: 2016/3/2م.
**طالبة دكتوراه/ جامعة باجي مختار/ عنابة/ الجزائر.
***أستاذ محاضر "أ"/ جامعة محمد الشريف مساعدية/ الجزائر

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على واقع تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في البنوك الجزائرية، ومن أجل ذلك تم تصميم استبيان بالاعتماد على الدراسات النظرية والدراسات السابقة، وقد تم توزيعه على عينة عشوائية تتكون من 30 موظفا في البنوك بين محاسبين ومدققين ورؤساء أقسام، تم الاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS 19.0 لمعالجة البيانات واختبار الفرضيات؛ وقد توصلت الدراسة إلى أن البنوك الجزائرية تطبق جزئيا مبادئ الحوكمة، إذ يعد تطبيق الحوكمة في مرحلته الأولى مما يستدعي ضرورة إيجاد استراتيجية فعالة من أجل تطبيق أمثل لمبادئ الحوكمة في البنوك الجزائرية.

الكلمات المفتاحية: حوكمة الشركات، مبادئ حوكمة الشركات، القطاع المصرفي.

Measurement of the Level of Algerian Banks Commitment with Corporate Governance Principles

-An Empirical Study –

Abstract:

The objective of the study is to focus on the implementation of the corporate governance principles at Algerian banks. The tools to collect data for the study is through using a designed questionnaire which resulted from the analysis of theories and previous related studies. The Questionnaire was distributed among a random sample that consists of 30 employees working at banks as accountants, auditors and heads of departments.

The analysis of the study uses SPSS version 19.0 to process the data and to test the hypotheses.

The result of study concludes that Algerian banks implement partially the

corporate governance principles at its initial stage. Thus, this requires forming an efficient strategy in order to promote the application of the corporate governance principles at Algerian banks.

***Keywords**: Corporate governance, the corporate governance principles, banking sector*

1. تمهيد:

تزايد الاهتمام بموضوع حوكمة الشركات في الاقتصاديات المتقدمة والناشئة على حد سواء، خاصة في أعقاب الهزات الاقتصادية والمالية التي شهدها العالم في العقدين الأخيرين في كل من دول جنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية، كذلك ما شهده الاقتصاد الأمريكي من انهيارات مالية للعديد من الأقطاب الاقتصادية بداية بأزمة شركة انرون للطاقة، وشركة وورلد كوم للاتصالات الأمريكية وصولا لأزمة الرهون العقارية 2008؛ وقد كان أحد أهم أسبابها هو عدم الإفصاح الكامل عن المعلومات المالية و غير المالية في القوائم المالية بالإضافة إلى ضعف الرقابة الداخلية، ثم إن اتجاه الدول نحو سياسة الانفتاح الاقتصادي، والتحرير المالي والمصرفي جعل الحكم الراشد في قمة اهتمامات الجهات التنظيمية والمهنية؛ وقد أصدرت كل من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ولجنة بازل للرقابة المصرفية أوراقا دولية تتضمن أدلة ومعايير للحوكمة في المؤسسات المالية والمصرفية، وأصبحت هذه الأوراق بمنزلة المرجع الذي تعتمد عليه الدول للحفاظ على سلامة أنظمتها المصرفية.

وبالنظر للقطاع المصرفي الجزائري فقد واجه العديد من الهزات المصرفية خاصة بعد

صدور قانون النقد والقرض الذي فتح المجال للبنوك الخاصة والأجنبية لممارسة نشاطها في الجزائر، وعلى رأسها أزمة بنك الخليفة ، وأزمة البنك التجاري والصناعي الجزائري (BCIA)، وبعد تصفية هذين البنكين شهد القطاع المصرفي الجزائري العديد من الأزمات حيث قامت اللجنة البنكية ومجلس القرض والنقد بسحب الاعتماد من بنوك خاصة عدة بعد عمليات الرقابة التي طالت هذه البنوك على غرار الشركة الجزائرية للبنك، يونيون بنك، البنك الدولي الجزائري، بنك الريان الجزائري...إلخ.

وترجع تلك الهزات لسوء الحوكمة في الجهاز المصرفي بصفة عامة و بنك الجزائر بصفة خاصة باعتباره الرقيب على البنوك الأخرى.

وفي هذا الإطار قامت السلطات ببذل جهود من أجل بناء إطار مؤسسي لحوكمة المؤسسات، حيث عملت على تحسين مناخ الأعمال بها ، فضلا عن تكوين لجنة سميت لجنة الحكم الراشد مكونة من تسعة و تسعين عضوا تضم كل من الحكومة و الهيئات المختلفة و المتعاملين الاقتصاديين؛ أما في الجانب المصرفي فقد وضعت السلطات الاشرافية تشريعات تندرج ضمن الإطار العام لحوكمة البنوك العمومية تنسجم مع مقررات لجنة بازل 1 و2 من أهمها:

- وضع نظام للرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية.
- وضع نظام مركزية المخاطر: من أجل تفادي الوقوع في المخاطر أو الحد منها، بمعنى نظام للإنذار المبكر لمواجهة الأزمات التي تتعرض لها البنوك نتيجة لعدم تطبيقها تعليمات بنك الجزائر
- وضع نظام لضمان الودائع المصرفية: والذي يقضي بانخراط كل البنوك العمومية والخاصة، الوطنية والأجنبية في هذا النظام، بهدف تعويض المودعين في حالة عدم توفر ودائعهم، والمبالغ الأخرى الشبيهة بالودائع القابلة للاسترداد، كما يهدف هذا النظام إلى الحفاظ على سلامة المراكز المالية للبنوك.
- سن قوانين لمحاربة الفساد المالي والإداري: حيث أن القانون الجزائري لم يتعرض لهذه الظاهرة بصفة مباشرة وصريحة إلا سنة 1996، حيث أشار المشرع الجزائري إلى مصادر هذه الآفة والجنح المنشئة لها، ولم يورد تعريفا صريحا لهذه الظاهرة، وذلك من خلال إصدار الأمر رقم-22 96 المؤرخ في 09 جويلية 1996 والمتعلق بقمع مخالفة التشريع والتنظيم الخاص بالصرف الأجنبي ، وحركة رؤوس الأموال من وإلى الخارج .... الخ، وتلته مجموعة من القوانين الرامية إلى محاربة الفساد وقمعه .

برنامج العمل الوطني في مجال الحكامة :

وتنفيذا لهذا البرنامج اعتمد بنك الجزائر تدابير تدريجية بالتنسيق مع الأوساط المصرفية، كما أدخل العديد من الإصلاحات بهدف تحسين الحوكمة على مستوى البنوك والمؤسسات المالية، وقد ترجم تنفيذ هذه الإصلاحات بما يلي:

- وضع عقود الكفاءة: حيث تم إعداد عقود ناجعة جديدة لرواتب مسيري البنوك،وذلك بعد تقييم عقود النجاعة للسنوات السابقة.
- تحسين دور مجالس الإدارة: وذلك من خلال إعادة تشكيلها ووضع تنظيمات جديدة تقضي بإنشاء لجنة تدقيق، وهذا الدور سيتعزز من خلال تعزيز خبرة الأعضاء.
- تحسين إدارة البنوك: وذلك عبر إعداد ميثاق للمسؤوليات الإدارية ومدونة أخلاق المهنة.
- تحسين ظروف الاستغلال البنكي: من خلال إعداد البنوك لتنفيذ النظام المحاسبي المالي الجديد وتطبيق معايير بازل2، وذلك من خلال تثمين أفضل للموارد البشرية (نظام الأجر المتغير المقرون بالأداء) ؛

إطلاق المدونة الوطنية لحوكمة الشركات:

جاء إصدار المدونة الجزائرية لحوكمة الشركات في 11 مارس2009 في الوقت المناسب تمامًا، فتطبيق قواعد حوكمة الشركات ستساعد في بناء الثقة المتبادلة مع القطاع المصرفي في وقت تتزايد فيه أهمية الحصول على رأس المال، وتعزيز النمو الاقتصادي، الذي يعد حجر الزاوية في تخطي الأزمة المالية العالمية، وتقليل تداعياتها.

إشكالية الدراسة:

مما سبق يمكننا طرح الإشكالية التالية: ما مدى التزام البنوك التجارية الجزائرية بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات؟

فرضية الدراسة:

- لا تلتزم البنوك التجارية الجزائرية بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات التي جاءت بها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

ويشتق منها الفرضيات الفرعية التالية:

- لا تلتزم البنوك الجزائرية بتطبيق مبدأ ضمان وجود إطار فعال لحوكمة الشركات .
- لا تلتزم البنوك الجزائرية بتطبيق مبدأ حماية حقوق المساهمين.
- لا تلتزم البنوك الجزائرية بتطبيق مبدأ المساواة بين المساهمين.
- لا تلتزم البنوك الجزائرية بتطبيق مبدأ مراعاة أصحاب المصالح.
- لا تلتزم البنوك الجزائرية بتطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية.
- لا تلتزم البنوك الجزائرية بتطبيق مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة.

أهداف الدراسة:

يسعى البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف هي:

- تحديد الإطار المفاهيمي لحوكمة الشركات .
- تبيان أهمية تطبيق مبادئ الحوكمة في القطاع المصرفي.
- تسليط الضوء على واقع تطبيق هذه المبادئ في البنوك الجزائرية .
- محاولة الخروج باقتراحات من شأنها تعزيز تطبيق مبادئ الحوكمة في البنوك الجزائرية.

أهمية الدراسة:

يكتسب هذا البحث أهميته من الأهمية البالغة التي احتلتها الحوكمة في السنوات الأخيرة خاصة بعد سلسلة الأزمات المالية و المصرفية التي مست العديد من الشركات العالمية؛ وباعتبار القطاع المصرفي الممول الرئيسي لكافة القطاعات الأخرى، وأن الطبيعة الخاصة لهذا القطاع تجعل انهياره يؤثر على دائرة أكثر اتساعا، فإن تبني نظام حوكمة سليمة من شأنه تحسين عملية إدارة المخاطر التي تتعرض لها البنوك ،و تحسين أداء البنوك، و رفع قيمته، و عزيز ثقة أصحاب المصالح في البنك هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن ضعف الحوكمة في هذا القطاع يؤدي إلى انعكاسات خطيرة على الاقتصاديات القومية.

منهج الدراسة:

تماشيا مع موضوع الدراسة فقد تم الاعتماد على المنهج الاستقرائي بهدف استقراء بعض الكتابات والدراسات السابقة حول موضوع الحوكمة المؤسسية، كما تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي من أجل وصف وتحليل و تفسير نتائج الدراسة الميدانية؛ ومن أجل اختبار صحة الفرضية من عدمه تم استخدام استبيان وزع على الإطارات العاملة بالبنوك وقد تم تحليل نتائج الاستبيان باستخدام برنامج الحزم الإحصائية SPSS 19.0

هيكل الدراسة:

من أجل الإجابة على إشكالية الدارسة تم تقسيم البحث إلى جانبين جانب نظري تناول الدراسات السابقة حول موضوع الحوكمة، والإطار العام لحوكمة الشركات، وجانب تطبيقي تم فيه الوقوف على واقع تطبيق هذه المبادئ في عينة من البنوك التجارية الجزائرية.

2. الدراسات السابقة:

- دراسة (دهمش وأبو زر، 2003)_الحاكمية المؤسسية وعلاقتها بالتدقيق ومهنة المحاسبة:

هدفت الدراسة إلى إعطاء صورة واضحة عن الحاكمية المؤسسية ومتطلبات نظامها الفعال. وقد توصلت إلى ضرورة تطوير معايير محاسبية وتدقيقية رفيعة المستوى.

- دراسة (عبد الحليم، 2005)_ حوكمة المصارف:

هدفت الدراسة إلى قياس مدى تطبيق المصارف السودانية للحوكمة المؤسسية، وإبراز أهمية تطبيق الحوكمة على الجهاز المصرفي السوداني، وتوصلت الدراسة إلى أن المصارف السودانية تطبق مبادئ الحوكمة المؤسسية الممثلة في مقررات لجنة بازل للإشراف المصرفي وتعليمات البنك المركزي.

- دراسة (القشي والخطيب،2006)_الحاكمية المؤسسية بين المفهوم و إمكانية تطبيقها على أرض الواقع في الشركات المدرجة في الأسواق المالية:

هدفت الدراسة إلى التعرف على الأسباب التي أدت إلى انهيار شركة انرون للطاقة، وشركة آرثر اندرسون للتدقيق، والتعرف على ماهية الحاكمية المؤسسية ومفهومها الحديث وفق التشريع الأمريكي الذي طور عام 2002. وتوصلت إلى أن المشكلة لا تتعلق بمعايير المحاسبة، أو معايير التدقيق المعمول بها، لكن المشكلة الرئيسية تنحصر في أخلاقيات المهنة ذاتها، والبحث عن وسيلة لضبط أخلاقيات المهنة، وجميع الاستطلاعات التي تم الاطلاع عليها المستقاة من البيئة الأمريكية أظهرت بأن الحاكمية المؤسسية بمفهومها الحديث صعبة التطبيق على أرض الواقع.

- دراسة (اسحق محمد أبو زر، 2006)_استراتيجية مقترحة لتحسين فاعلية الحاكمية المؤسسية في القطاع المصرفي الأردني:

هدفت الدراسة إلى تقديم استراتيجية مقترحة لتحسين فاعلية الحاكمية المؤسسية في القطاع المصرفي الأردني من خلال الإبلاغ المالي، و توصلت الدراسة إلى أن هناك قصورا في التقارير السنوية للمصارف الأردنية تتمثل في عدم الالتزام بالافصاح عن الحاكمية المؤسسية في ضوء متطلبات لجنة بازل الصادرة عام 1999، كما أن هناك اتساقا كبيرا في القوانين و التشريعات الأردنية مع قواعد و مبادئ الحاكمية الصادرة عن OECD لعام 2004

- دراسة (إبراهيم اسحق نسمان، 2009)_دور إدارات المراجعة في تفعيل مبادئ الحوكمة:

تناولت الدراسة بالتحليل و المناقشة دور إدارات المراجعة في تفعيل مبادئ الحوكمة في المصارف العاملة في فلسطين، وتوصلت الدراسة إلى أن تطوير معايير المراجعة الداخلية يسهم بشكل رئيسي في تحسين تطبيق الحوكمة في المصارف لإنجاز العديد من الأهداف، مثل المساعدة في تحسين التواصل بين أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا للمصرف، وإدارة المراجعة الداخلية والمراجعين الخارجيين للمصرف للوصول إلى تطبيق أفضل لقواعد الحوكمة في المصارف.

- دراسة (الشحادات وعبد الجليل،2012)_أثر تبني الشركات المساهمة العامة الأردنية لمبادئ الحاكمية المؤسسية على قرارات المستثمر المؤسسي في بورصة عمان:

هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر تبني الشركات المساهمة العامة الأردنية لمبادئ الحوكمة في قرارات المستثمر المؤسسي في بورصة عمان، وتوصلت إلى أن المستثمرين المؤسسين أقروا بأهمية تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في تحديد قيمة المنشأة واستمراريتها، وأثر ذلك على القرار الاستثماري، كما اهتموا بمستوى إفصاح الشركات المساهمة العامة الأردنية ومدى التزامها بالمساواة بين المساهمين والمحافظة على حقوقهم.

- دراسة (الشيخ، 2012)_دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سعر السهم (دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين):

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على القواعد والمبادئ الخاصة بحوكمة الشركات وكيفية الإفادة منها في تحسين جودة المعلومات المحاسبية بما يؤثر على سعر السهم. وقد توصلت الدراسة إلى وجود أساس لمبادئ الحوكمة في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية، ولكن ليس بالشكل المطلوب مما يستدعي ضرورة رفع مستوى الحوكمة، والمحافظة على مستوى كافي من الإفصاح والشفافية في التقارير المالية.

- دراسة (دبلة وجلاب،2012)_الحوكمة ودورها في إدارة المخاطر:

توصلت الدراسة إلى الدور الفعال الذي يلعبه مجلس الإدارة في تطبيق مبادئ حوكمة الشركات من جهة وإدارة المخاطر من جهة أخرى، بالإضافة إلى دور كل من الإدارة العليا ولجنة إدارة المخاطر في عملية إدارة المخاطر.

ما يميز الدراسة عن الدراسات السابقة:

يلعب القطاع المصرفي دورا حيويا في التنمية الاقتصادية مما يستدعي ضرورة الحفاظ على سلامته من خلال تطبيق مبادئ حوكمة الشركات التي تعد بمثابة نموذج لحماية البنوك من الانهيارات المالية، وتعد الجزائر من الدول التي حاولت تبني نظام الحكم الراشد، من هنا تتميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة كونها تأخذ بعدا تطبيقيا بتسليطها الضوء على مدى التزام البنوك الجزائرية بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية، ومدى نجاح تجربة الحوكمة في البنوك الجزائرية خاصة أن هناك ندرة في الدراسات الميدانية التي تطرقت لهذا الموضوع.

1- الإطار العام لحوكمة الشركات:

2-1- تعريف الحوكمة:

مصطلح الحوكمة هو الترجمة المختصرة للمصطلح corporate governance، أما الترجمة العلمية لهذا المصطلح التي تم الاتفاق عليها فهي: (أسلوب ممارسة سلطات الإدارة الرشيدة).(غادر،2012، ص12)

تعددت التعاريف المقدمة لهذا المصطلح :

(الحوكمة هي مجموعة من القوانين والنظم والقرارات التي تهدف إلى تحقيق الجودة و التميز في الأداء عن طريق اختيار الأساليب المناسبة والفعالة، لتحقيق خطط وأهداف الشركة، وبمعنى آخر فإن الحوكمة تعني النظام: أي وجود نظم تحكم العلاقات بين الأطراف الأساسية التي تؤثر في الأداء، كما تشمل مقومات تقوية المؤسسات على المدى البعيد و تحديد المسؤول و المسؤولية).(كافي، 2013، ص205)

وتعرفها مؤسسة التمويل الدولية على أنها (النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في أعمالها).(Alamgir.M,2007)

ويعرف بنك التسويات الدولية الحوكمة المصرفية بأنها: (الأساليب التي تدير بها البنوك أعمالها من خلال مجلس الإدارة و الإدارة العليا له، التي تحدد كيفية وضع أهداف البنك، التشغيل، حماية مصالح حملة الأسهم، وأصحاب المصالح مع الالتزام بالعمل وفقا للقوانين والنظم السائدة بما يحقق مصلحة المودعين).(بن رجم، 2012، ص236)

كما تعني الحوكمة في الجهاز المصرفي (مراقبة الأداء من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا للبنك، وحماية حقوق حملة الأسهم والمودعين، بالإضافة إلى الاهتمام بعلاقة هؤلاء بالأطراف الخارجية التي تتحدد من خلال الإطار التنظيمي، وسلطات الهيئة الرقابية، وتنطبق الحوكمة في الجهاز المصرفي على البنوك العامة، والبنوك الخاصة والمشتركة) .(سليمان، 2006، ص281)

2-2- مبادئ حوكمة الشركات: وضعت منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية في 1999

مبادئ حوكمة الشركات و قد تم تعديلها و مراجعتها في 2004 لتشمل آخر المستجدات في الدول الأعضاء وغير الأعضاء في المنظمة.(OECD, 2004)

- ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات: يجب أن يتضمن إطار حوكمة الشركات كلا من تعزيز شفافية الأسواق وكفاءتها، كما يجب أن يكون متناسقا مع أحكام القانون، وأن يصيغ بوضوح تقسيم المسؤوليات فيما بين السلطات الاشرافية والتنظيمية والتنفيذية المختلفة.

- حفظ حقوق جميع المساهمين: وتشمل نقل ملكية الأسهم، واختيار مجلس الإدارة، والحصول على عائد في الأرباح، ومراجعة القوائم المالية، وحق المساهمين في المشاركة الفعالة في اجتماعات الجمعية العامة.
- المعاملة المتساوية بين جميع المساهمين: وتعنى المساواة بين حملة الأسهم داخل كل فئة، وحقهم في الدفاع عن حقوقهم القانونية، والتصويت في الجمعية العامة على القرارات الأساسية، وكذلك حمايتهم من أي عمليات استحواذ أو دمج مشكوك فيها، أو من الاتجار في المعلومات الداخلية، وكذلك حقهم في الاطلاع على كافة المعاملات مع أعضاء مجلس الإدارة أو المديرين التنفيذيين.
- دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة سلطات الإدارة بالشركة: وتشمل احترام حقوقهم القانونية، والتعويض عن أي انتهاك لتلك الحقوق، وكذلك آليات مشاركتهم الفعالة في الرقابة على الشركة، وحصولهم على المعلومات المطلوبة، ويقصد بأصحاب المصالح البنوك والعاملين وحملة السندات والموردين والعملاء.
- الإفصاح والشفافية: وتتناول الإفصاح عن المعلومات الهامة ودور مراقب الحسابات، والإفصاح عن ملكية النسبة العظمى من الأسهم، والإفصاح المتعلق بأعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين، ويتم الإفصاح عن كل تلك المعلومات بطريقة عادلة بين جميع المساهمين وأصحاب المصالح في الوقت المناسب ودون تأخير.
- مسؤوليات مجلس الإدارة: وتشمل هيكل مجلس الإدارة وواجباته القانونية، وكيفية اختيار أعضائه ومهامه الأساسية، ودوره في الإشراف على الإدارة التنفيذية.

2-3- أهداف الحوكمة:(مزريق ، معموري، 2012، ص6)

2-4- تسعى قواعد وضوابط الحوكمة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف يمكن تلخيصها فيما يلي:

- مراعاة مصالح و حقوق المساهمين و حمايتها.
- حماية حقوق حملة الوثائق والمستندات ذات الصلة بفعالية الشركات .
- حماية حقوق ومصالح العاملين في الشركات بكافة فئاتهم .
- تحقيق الشفافية في جميع أعمال الشركات.
- تحقيق وتأمين العدالة لكافة أصحاب المصالح والمتعاملين مع الشركات .
- تأمين حق المساءلة أمام أصحاب الحقوق لإدارة الشركات.
- الحد من استغلال السلطة في غير المصلحة العامة.
- تنمية المدخرات و تشجيع تدفقاتها بما يؤدي إلى تنمية الاستثمارات الإنتاجية وصولا إلى تعظيم الأرباح و بعيدا عن الاحتكارات .
- الالتزام بأحكام القوانين و التشريعات النافذة .
- العمل على تأكيد مراجعة الأداء لكافة فعاليات الشركات بما فيها الأداء المالي من خلال لجان مراجعة ومراجعين خارجيين مستقلين عن الإدارة التنفيذية.

2-5- أهمية تطبيق مبادئ الحوكمة في القطاع المصرفي: (زيدان، 2009، ص20)

- أصبحت درجة التزام البنوك والشركات بتطبيق مبادئ الحوكمة أحد المعايير التي يضعها المستثمرون في اعتبارهم عند اتخاذ قرارات الاستثمار، خاصة في ظل النظام الاقتصادي العالمي الحالي الذي يتسم باشتداد المنافسة في الأسواق المحلية والدولية، ومن ثم فإن البنوك التي تطبق مبادئ الحوكمة تتمتع بميزة تنافسية لجلب الودائع ،و اقتحام الأسواق و جلب العملاء:.
- إن تطبيق مبادئ الحوكمة يؤدي إلى تحسين إدارة البنوك وتجنب التعثر و الإفلاس بما يضمن تطوير الأداء ويساهم في اتخاذ القرارات على أسس سليمة .
- يعمل تبني إطار مبادئ الحوكمة في البنوك إلى ربط المكافآت، ونظام الحوافز بالأداء مما يساعد على تحسين كفاءة البنك بشكل عام .
- تبني معايير الإفصاح والشفافية في التعامل مع المستثمرين و المقترضين في إطار التطبيق السليم لمبادئ الحوكمة يساعد على منع حدوث الأزمات المصرفية.

2-6- العوامل الداعمة لتطبيق الحوكمة في القطاع المصرفي: (حبار، 2009، ص80)

يتطلب التطبيق السليم للحوكمة في البنوك مجموعة من العناصر الأساسية من بينها ما يلي:

- وضع أهداف استراتيجية و مجموعة من القيم و المبادئ التي تكون معلومة لكل العاملين في المؤسسة المصرفية .
- وضع و تنفيذ سياسات واضحة للمسؤولية بالبنك.
- ضمان كفاءة أعضاء مجلس الإدارة، وإدراكهم للدور المنوط بهم في عملية الحوكمة، وعدم خضوعهم لأي تأثيرات سواء داخلية أو خارجية .
- ضمان توافر رقابة ملائمة بواسطة الإدارة العليا .

- الإفادة الفعلية من العمل الذي يقوم به المراجعون الداخليون والخارجيون في إدراك أهمية الوظيفة الرقابية.
- ضمان توافق نظم الحوافز مع أنظمة البنك وأهدافه والبيئة المحيطة .
- دور السلطات الرقابية في مراجعة أعمال مجلس الإدارة و الإدارة العليا.
- هذا بالإضافة إلى: (Charreaux, 1997, p331)
- الرقابة من خلال مجلس الإدارة و هيئات الإشراف و الرقابة الداخلية.
- الرقابة من خلال أشخاص ليس لهم صلة بالعمل اليومي في مجالات العمل المختلفة لضمان حياد وسلامة الرقابة.
- رقابة مباشرة على مجالات العمل المختلفة في البنك.
- ضرورة وجود وظائف مستقلة لإدارة المخاطر والمراجعة.

الطريقة:

1- مجتمع وعينة الدراسة:

لدراسة مدى التزام البنوك الجزائرية بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات تم اختيار 5 بنوك: بنكان عموميان جزائريان، هما بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR والقرض الشعبي الجزائري CPA، وبنكان خاصان أجنبيان وهما BNP Paribas وبنك السلام وبنك إسلامي مختلط بين القطاع العام الجزائري و القطاع الخاص الأجنبي وهو بنك البركة الجزائري، ويتكون مجتمع الدراسة من الإطارات العاملة بالبنك من محاسبين ورؤساء أقسام ومدققين، وقد تم اختيار عينة مكونة من 32 موظفا وزعت عليهم الاستبانات، تم استرداد 31 و استبعد استبيان لعدم توافر الشروط المطلوبة للإجابة، وبالتالي يكون عدد الاستبانات الخاضعة للدراسة 30 استبيانا.

2- أداة الدراسة:

تم تصميم استبيان بالرجوع إلى الأدبيات النظرية حول موضوع الدراسة، و خاصة مبادئ حوكمة الشركات الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وقد تم تقسيم الاستبيان إلى قسمين:

- القسم الأول يتكون من البيانات الشخصية لعينة الدراسة و يتكون من 4 محاور.
- القسم الثاني يتناول مدى التزام البنوك الجزائرية بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات و يتكون من 6 محاور، و هي على التوالي:

1- مبدأ ضمان وجود إطار فعال لحوكمة الشركات ويتكون من 08 فقرات.
2- مبدأ حماية حقوق المساهمين، ويتكون من 06 فقرات.
3- مبدأ المساواة بين المساهمين، و يتكون من 06 فقرات.
4- مبدأ مراعاة أصحاب المصالح ويتكون من 06 فقرات.
5- مبدأ الإفصاح و الشفافية، ويتكون من 10 فقرات.
6- مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة، ويتكون من 14 فقرة.

3- المعالجات الاحصائية:

قام الباحثان باستخدام برنامج الحزمة الاحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS 19.0 من خلال استخدام الاختبارات الاحصائية التالية:

- التكرارات، والنسب المئويةوالمتوسط الحسابي والانحراف المعياري.
- معامل ألفا كرونباخ بغرض قياس ثبات الاستبيان.
- اختبار T-Test للعينة الواحدة لاختبار الفرضيات.

ولقد تم استخدام مقياس ليكارت الخماسي لقياس ردود أفراد عينة الدراسة، وتحديد نتائج الاختبارات كما يبين الجدول رقم (1) التالي:

الجدول رقم (1)
مقياس ليكارت الخماسي لعينة الدراسة

المقياس	الدرجة المعيارية	الوزن النسبي
موافق بشدة	5	%100
موافق	4	%80
محايد	3	%60
غير موافق	2	%40
غير موافق بشدة	1	%20

4- قياس ثبات الاستبيان:

يقصد بالثبات التأكد من أن الإجابات ستكون تقريبا نفسها لو تكرر تطبيقها على عينة الدراسة في أوقات مختلفة، و قد تم اختبار الثبات عن طريق معامل ألفا كرونباخ حيث بلغت قيمته 83.3%، وهي نسبة ممتازة لأنها أعلى من النسبة المقبولة 60%، وصدق المحك بلغ 91.26% ومنه بالاستبيان يتمتع بدرجة عالية من الثبات.

النتائج ومناقشتها:

1- الوصف الإحصائي لعينة الدراسة وفق البيانات الشخصية:

- المؤهل العلمي:

يبين الجدول رقم (2) أن كل عينة الدراسة من حاملي شهادة الليسانس مما يدل على وجود كفاءة علمية في عينة الدراسة تؤهلهم للإجابة بطريقة صحيحة على أسئلة الاستبيان.

الجدول رقم(2)

توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة%
بكالوريا	0	0
ليسانس	30	100
ماجستير	0	0
المجموع	30	100

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على إجابات الاستبيان

- التخصص:

يبين الجدول رقم (3) أن أغلبية عينة الدراسة تخصصهم العلمي مالية ومحاسبة بنسبة46.7%، وهي الفئة الأنسب للإجابة على فقرات الاستبيان كما أن 23.3% منه تخصصهم اقتصاد و 16.7% تخصصهم إدارة أعمال، و13.3% تخصصات أخرى.

الجدول رقم (3)

توزيع عينة الدراسة حسب التخصص

التخصص	التكرار	النسبة%
إدارة الأعمال	5	16.7
مالية و محاسبة	14	46.7
اقتصاد	7	23.3
أخرى	4	13.3
المجموع	30	100

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على إجابات الاستبيان

- المستوى الوظيفي:

يبين الجدول رقم (4) تنوع الوظائف بين محاسبين ومدققين بنسبة 16.7%، ورؤساء أقسام، ووظائف أخرى بنسبة 33.3% مما يدعم الثقة في المعلومات المقدمة من قبل المستجوبين.

الجدول رقم (4)

توزيع عينة الدراسة حسب المستوى الوظيفي

المستوى الوظيفي	التكرار	النسبة%
محاسب	5	16.7
مدقق	5	16.7
رئيس قسم	10	33.3
أخرى	10	33.3
المجموع	30	100

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على إجابات الاستبيان

- عدد سنوات الخبرة:

يبين الجدول رقم(5) أن 56.7% من عينة الدراسة لديهم خبرة تزيد عن 10 سنوات ، و 33.3% تتراوح خبرتهم بين 5 و 10 سنوات، و 10 % تقل خبرتهم عن 5 سنوات، وهذه يعكس مدى قدرتهم على فهم الموضوع، والإجابة بطريقة تعطي نتائج أقرب إلى الواقع.

الجدول (5)

توزيع عينة الدراسة حسب عدد سنوات الخبرة

عدد سنوات الخبرة	التكرار	النسبة%
أقل من 5 سنوات	3	10
من 5 إلى 10 سنوات	10	33.3
من 10 إلى 15 سنة	8	26.7
أكثر من 15 سنة	9	30
المجموع	30	100

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على إجابات الاستبيان

2- تحليل الفقرات الخاصة بمبادئ حوكمة الشركات

نتائج فقرات المحور الأول (مبدأ ضمان وجود إطار فعال لحوكمة الشركات) كما هو موضح في الجدول رقم(6)

الجدول رقم(6):

	الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي %
01	يتم توزيع المسؤوليات و المصالح بشكل واضح بما يخدم مصلحة الجميع .	4.500	0.682	90
02	توجد في البنك لجنة متخصصة تعمل على تقويم و إدارة المخاطر	4.600	0.498	92
03	تمارس لجنة المراجعة وظائفها، (مثل الإشراف على القوائم المالية) بكل استقلالية	4.300	0.466	86
04	يتم تعيين أعضاء لجنة المراجعة من بين الأعضاء غير التنفيذيين لمجلس الإدارة	4.233	0.504	84.66

	الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي %
05	توجد على مستوى البنك لجنة للترشيحات و المكافآت	1.566	0.504	31.32
06	يتم اختيار أعضاء لجنة الترشيحات و المكافآت و مدة عضويتهم من قبل الجمعية العامة للبنك ومن بين الأعضاء غير التنفيذيين لمجلس الإدارة	1.566	0.504	31.32
07	يتم الإفصاح عن نسبة تحقق الأهداف التشغيلية	4.333	0.479	86.66
08	يوجد في البنك نظام مناسب لحفظ المستندات	4.600	0.498	92
	جميع الفقرات	3.712	0.250	74.24

المصدر: من إعداد الباحثين إنطلاقا من نتائج SPSS

يتضح من الجدول السابق أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الأول يساوي3.712، وهو أكبر من الوسط الحسابي المفترض للدراسة 3، والوزن النسبي 74.24%، و هو أكبر من الوزن النسبي المتوسط 60%، مما يدل على أن بصفة عامة- البنوك التجارية الجزائرية تلتزم بتطبيق مبدأ ضمان وجود إطار فعال لحوكمة الشركات. أما بالنسبة للفقرة 5 و6 فقد كان المتوسط الحسابي 1.566 لكلا الفقرتين بوزن نسبي 32.32 %مما يدل على عدم وجود لجنة للترشيحات والمكافآت على مستوى البنوك الجزائرية.

نتائج فقرات المحور الثاني (مبدأ حماية حقوق المساهمين) كما هو موضح في الجدول رقم(7)

الجدول رقم (7)

	الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي%
01	للبنك آليات و قوانين تمكن المساهمين من انتخاب أو عزل أعضاء مجلس الإدارة	2.133	1.105	42.66
02	يحصل المساهمون على كافة المعلومات المادية ذات الصلة بالشركة في الوقت المناسب(مكان و تاريخ و جدول أعمال الجمعية العامة، الموضوعات التي سيتم اتخاذ القرار بشأنها)	2.533	1.252	50.66
03	للبنك بنود تمكن المساهم من توجيه أسئلة عن تقرير المراجع الخارجي	2.500	1.196	50
04	يتوفر البنك على بنود تمكن المساهم من التصويت غيابيا (إنابة مساهم آخر للتصويت بدله)	2.433	1.135	48.66
05	تتيح قوانين البنك و بنوده للمساهمين فرصة المشاركة بفاعلية في اجتماعات الجمعية العامة للمساهمين	2.500	1.224	50
06	يحصل المساهمون على المعلومات الكافية فيما يتعلق بتعديلات النظام الأساسي -طرح أسهم جديدة- أو أي عمليات استثنائية تؤثر على الشركة.	2.466	1.166	49.32
	جميع الفقرات	2.427	1.094	48.55

المصدر:من إعداد الباحثين إنطلاقا من نتائج SPSS

يتضح من الجدول السابق أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الأول يساوي 2.427 ، وهو أقل من من الوسط الحسابي المفترض للدراسة (3)، والوزن النسبي 48.55 %، وهو أقل من الوزن النسبي المتوسط 60% مما يدل بصفة عامة أن البنوك التجارية الجزائرية لا تلتزم بتطبيق مبدأ حقوق المساهمين.

نتائج فقرات المحور الثالث (مبدأ المساواة بين المساهمين) كما هو موضح في الجدول (8)

الجدول رقم (8)

	الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي%
01	للبنك نظام قانوني يحمي مساهمي الأقلية من إساءة استغلال التي يقوم بها المساهمون أصحاب النسب الحاكمة	2.300	1.118	46
02	يتمتع كافة المساهمين بالحق في اختيار أعضاء مجلس الإدارة	2.133	0.987	42.6
03	يتم استشارة جميع المساهمين من قبل إدارة البنك في حالة اتخاذ قرارات تؤثر على مصالحهم	2.566	1.304	51.32

	الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي%
04	توجد آليات تضمن سلامة عملية التصويت من خلال جهة محايدة	2.266	1.112	45.32
05	توجد آليات تجبر أعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين بالإفصاح عن أي قرابات أو علاقات خاصة تؤثر على الإدارة	2.100	0.884	42
06	يمنع تداول الأسهم بين الداخليين(المطلعين على المعلومات الداخلية)	2.200	0.846	44
	جميع الفقرات	2.261	0.096	45.20

المصدر:من إعداد الباحثين إنطلاقا من نتائج SPSS

يتضح من الجدول السابق أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الأول يساوي 2.261 ، و هو أقل من من الوسط الحسابي المفترض للدراسة 3، والوزن النسبي 48.55 %، وهو أقل من الوزن النسبي المتوسط 60% مما يدل بصفة عامة أن البنوك التجارية الجزائرية لا تلتزم بتطبيق مبدأ المساواة بين المساهمين.

نتائج فقرات المحور الرابع (مبدأ مراعاة أصحاب المصالح) كما هو موضح في الجدول (9)

الجدول رقم (9)

	الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي%
01	يعمل البنك على تشجيع التعاون مع أصحاب المصالح	4.000	0.742	80
02	توجد آليات تمكن الموظفين من إيصال آرائهم واقتراحاتهم	2.166	1.176	43.32
03	إسهامات العاملين من شأنها تحسين أداء البنك وخلق الثروة	4.366	0.490	87.32
04	للبنك آليات تضمن حصول أصحاب المصالح على المعلومات ذات الصلة وبالقدر الكافي وفي الوقت المناسب	4.266	0.449	85.32
05	هناك موقع الكتروني أو هاتف خاص لتلقي شكاوي العاملين في حالة الممارسات غير الأخلاقية وغير القانونية ضدهم	1.766	0.626	35.32
06	يتم احترام حقوق أصحاب المصالح التي تنشأ بموجب القانون	4.266	0.449	85.32
	جميع الفقرات	3.472	0.300	69.43

المصدر:من إعداد الباحثين إنطلاقا من نتائج SPSS

يتضح من الجدول السابق أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الأول يساوي 3.472، وهو أكبرمن الوسط الحسابي المفترض للدراسة(3)، والوزن النسبي 69.43%، وهو أكبر من الوزن النسبي المتوسط 60% مما يدل بصفة عامة أن البنوك التجارية الجزائرية تلتزم بتطبيق مبدأ مراعاة أصحاب المصالح.

نتائج فقرات المحور الخامس (مبدأ الإفصاح والشفافية) كما هو موضح في الجدول رقم(10)

الجدول رقم (10)

	الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي%
01	يلتزم البنك بإصدار القوائم المالية في الوقت المحدد وطبقا للمعايير المحاسبية الدولية	4.766	0.430	95.32
02	يقوم البنك بتوكيل مراجع خارجي مستقل وكفء ومؤهل يقدم تأكيدات أن القوائم المالية تعبر بصدق عن المركز المالي للبنك	4.733	0.449	94.66
03	يفصح البنك عن المؤهلات العلمية لأعضاء مجلس الإدارة وكيفية اختيارهم	1.733	0.520	34.66
04	يفصح البنك عن سياسته المنتهجة في مكافأة أعضاء مجلس الإدارة	1.633	0.556	32.66
05	يقدم البنك معلومات عن سياسته في توظيف عامليه وعن برامج التنمية والتدريب	4.166	0.379	83.32
06	يتم الإفصاح عن كافة العمليات المتعلقة بأطراف من الشركة أو أقربائهم	4.033	0.556	80.66
07	يفصح البنك عن أهدافه المستقبلية وخططه المالية	2.800	1.270	56
08	يتم تقديم صورة واضحة عن المخاطر المتوقعة	4.166	0.461	83.32

	الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي%
09	يقوم البنك بالإفصاح عن سياسته في عملية إدارة المخاطر	3.966	0.808	79.32
10	يتم الإفصاح عن النتائج المالية والتشغيلية	4.500	0.508	90

المصدر:من إعداد الباحثين إنطلاقا من نتائج SPSS

يتضح من الجدول السابق أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الأول يساوي 3.684، وهي أكبر من الوسط الحسابي المفترض للدراسة 3 ،والوزن النسبي 72.99%، وهو أكبر من الوزن النسبي المتوسط 60% مما يدل بصفة عامة أن البنوك التجارية الجزائرية تلتزم بتطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية ما عدا الإفصاح عن مؤهلات أعضاء مجلس الإدارة، وكيفية اختيارهم، وهو ما يدل عليه الوسط الحسابي المقدر ب 1.733 والوزن النسبي34.66 %، كما لا يفصح البنك عن سياسته المنتهجة في مكافأة أعضاء مجلس الإدارة، وهو ما يدل عليه الوسط الحسابي المقدر ب 1.633، والوزن النسبي المقدر ب 32.66 %.

نتائج فقرات المحور السادس (مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة) كما هو موضح في الجدول رقم(11)

الجدول رقم (11)

	الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي%
01	يتم تعيين رئيس مجلس الإدارة من بين أعضاء مجلس الإدارة و بعد موافقة الجهة الرقابية	3.133	1.074	62.66
02	يكون غالبية أعضاء مجلس الإدارة من الأعضاء غير التنفيذيين	4.100	0.758	82
03	يقوم أعضاء مجلس الإدارة بعقد اجتماعات المجلس على الأقل مرة كل 03 أشهر	4.466	0.507	89.32
04	عدد أعضاء المجلس مناسب للقيام بمهامه(لا يقل عن 03)	3.966	0.718	79.32
05	يتمتع أعضاء مجلس الإدارة بالكفاءة العلمية و بالمعرفة الجيدة و الخبرة اللازمة	4.400	0.498	88
06	يعين أعضاء مجلس الإدارة من خارج البنك من أجل تمكينهم من ممارسة الحكم الموضوعي المستقل على أعمال البنك	4.566	0.504	91.32
07	يتم تعديل عضوية مجلس الإدارة بين فترة و أخرى	4.000	0.742	80
08	سياسة الأجور و المكافآت تتناسب مع ثقافة و أهداف و استراتيجية البنك في الأجل الطويل	3.666	0.061	73.32
09	يقوم المجلس بتعيين المسؤولين التنفيذيين الرئيسيين بما يخدم مصلحة البنك و الأطراف ذات العلاقة	4.433	0.504	88.66
10	يتلقى مجلس الإدارة تقريرا من لجنة المراجعة و الإدارة التنفيذية و المراجعين في حالة مخالفة القواعد و اللوائح الاشرافية	4.433	0.504	88.66
11	يقوم المجلس بوضع إطار واضح من السياسات و الأهداف بما في ذلك من موازنات و عمليات مالية	4.600	0.498	92
12	يقوم المجلس بوضع سياسات مكتوبة بشأن الخزينة	4.433	0.678	88.66
13	يقع على عاتق المجلس مسؤولية التأكد من التزام عمليات البنك بالقوانين السارية كافة	4.766	0.430	95.32
14	يتأكد المجلس أن إجراءات البنك فيما يتعلق باكتشاف عمليات غسيل الأموال تتفق مع التعليمات الرسمية	4.230	0.727	84.6
	جميع الفقرات	4.228	0.219	84.56

المصدر:من إعداد الباحثين إنطلاقا من نتائج SPSS

يتضح من الجدول السابق أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الأول يساوي 4.228، وهو أكبر من الوسط الحسابي المفترض للدراسة 3، والوزن النسبي 84.56%، وهو أكبر من الوزن النسبي المتوسط 60% مما يدل بصفة عامة أن البنوك التجارية الجزائرية تلتزم بتطبيق مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة.

اختبار فرضيات الدراسة:

تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة One Sample t test لتحليل فقرات الاستبيان. وتقتضي قاعدة القرار بأن تقبل فرضية العدم H0، ورفض الفرضية البديلة H1 إذا كانت t المحسوبة أقل من t الجدولية ،وترفض H0 إذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من الجدولية.

- اختبار الفرضية الأولى:لا تلتزم البنوك الجزائرية بمبدأ ضمان وجود إطار فعال للحوكمة.

لقد تبين بعد إجراء الاختبار السابق ان قيمة t المحسوبة =15.590 أكبر من قيمة t الجدولية، وتبعا لقاعدة القرارنرفض H0 ونقبل H1 ، وهذه يعني أن البنوك التجارية الجزائرية تلتزم بتطبيق مبدأ ضمان وجود إطار فعال لحوكمة الشركات.

النتائج مبينة في الجدول رقم (12) التالي:

الجدول رقم (12)

Tالمحسوبة	t الجدولية	SIG t	القرار	المتوسط العام
15.590	2.0452	0.000	رفض H0	3.712

المصدر:من إعداد الباحثين إنطلاقا من نتائج SPSS

- اختبار الفرضية الثانية: لا تلتزم البنوك الجزائرية بمبدأ حماية حقوق المساهمين

لقد تبين بعد إجراء الاختبار السابق أن قيمة t لمحسوبة = 2.863- أقل من قيمة t الجدولية وتبعا لقاعدة القرار نقبل H0، ونرفضH1 و هذه يعني أن البنوك التجارية الجزائرية لا تلتزم بتطبيق مبدأ حقوق المساهمين.

النتائج مبينة في الجدول رقم (13) التالي:

الجدول رقم (13)

Tالمحسوبة	t الجدولية	SIG t	القرار	المتوسط العام
2.863-	2.0452	0.000	قبول H0	2.427

المصدر:من إعداد الباحثين إنطلاقا من نتائج SPSS

- اختبار الفرضية الثالثة:لا تلتزم البنوك الجزائرية بمبدأ المساواة بين المساهمين

لقد تبين بعد إجراء الاختبار السابق أن قيمة t المحسوبة=4.466- أقل من قيمة t الجدولية ،وتبعا لقاعدة القرار نقبل H0 و نرفض H1 ، وهذه يعني أن البنوك التجارية الجزائرية لا تلتزم بتطبيق مبدأ المساواة بين المساهمين.

النتائج مبينة في الجدول رقم (14) التالي:

الجدول رقم (14)

Tالمحسوبة	t الجدولية	SIG t	القرار	المتوسط العام
4.466-	2.0452	0.000	قبول H0	2.261

المصدر:من إعداد الباحثين إنطلاقا من نتائج SPSS

- اختبار الفرضية الرابعة: لا تلتزم البنوك الجزائرية بمبدأ مراعاة أصحاب المصالح

لقد تبين بعد إجراء الاختبار السابق أن قيمة t المحسوبة=8.612 أكبر من قيمة t الجدولية، وتبعا لقاعدة القرار نرفض H0 ، و نقبل H1 ،و هذه يعني أن البنوك التجارية الجزائرية تلتزم بتطبيق مبدأ مراعاة أصحاب المصالح.

النتائج مبينة في الجدول رقم (15) التالي:

الجدول رقم (15)

Tالمحسوبة	t الجدولية	SIG t	القرار	المتوسط العام
8.612	2.0452	0.000	رفض H0	3.472

المصدر:من إعداد الباحثين إنطلاقا من نتائج SPSS

- اختبار الفرضية الخامسة:لا تلتزم البنوك الجزائرية بمبدأ الإفصاح والشفافية

لقد تبين بعد إجراء الاختبار السابق أن قيمة t المحسوبة= 12.317 أكبر من قيمة t الجدولية، وتبعا لقاعدة القرار نرفض H0 و نقبل H1، وهذه يعني أن البنوك التجارية الجزائرية تلتزم بتطبيق مبدأ الإفصاح و الشفافية.

النتائج مبينة في الجدول رقم (16) التالي:

الجدول رقم (16)

Tالمحسوبة	t الجدولية	SIG t	القرار	المتوسط العام
12.317	2.0452	0.000	رفض H0	3.684

المصدر:من إعداد الباحثين إنطلاقا من نتائج SPSS

- اختبار الفرضية السادسة: لا تلتزم البنوك الجزائرية بمبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة

لقد تبين بعد إجراء الاختبار السابق أن قيمة t المحسوبة=30.716 أكبر من قيمة t الجدولية، وتبعا لقاعدة القرار نرفض H0 و نقبل H1، و هذه يعني أن البنوك التجارية الجزائرية تلتزم بتطبيق مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة.

النتائج مبينة في الجدول رقم (17) التالي:

الجدول رقم (17)

Tالمحسوبة	t الجدولية	SIG t	القرار	المتوسط العام
30.716	2.0452	0.000	رفض H0	4.228

المصدر:من إعداد الباحثين إنطلاقا من نتائج SPSS

- **اختبار الفرضية الرئيسة: لا تلتزم البنوك الجزائرية بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات**

بما أن قيمة أن قيمة t المحسوبة= 4.759 أكبر من قيمة t الجدولية، وتبعا لقاعدة القرارنرفض H0 و نقبل H1، وهذه يعني أن البنوك التجارية الجزائرية تلتزم بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات التي جاءت بها منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية بدرجة متوسطة.

النتائج مبينة في الجدول رقم (18)التالي:

الجدول رقم (18)

Tالمحسوبة	t الجدولية	SIG t	القرار	المتوسط العام
4.759	2.0452	0.000	رفض H0	3.2978

المصدر:من إعداد الباحثين إنطلاقا من نتائج SPSS

الخلاصة:

لقد نتج عن التطورات المالية والاقتصادية التي شهدتها السنوات الأخيرة أزمات مالية ومصرفية مست الاقتصاد العالمي ككل، وقد أخذ القطاع المصرفي جزءا كبيرا من هذه الصدمات، وبما أن الجزائر ليست بمنأى عما يحصل في العالم فقد أصبح تطبيق مبادئ الحوكمة في البنوك ضرورة وواقعا لابد منه لما لها من دور في تحسين أداء المصرف وزيادة كفاءته.

ومن خلال دراستنا الميدانية توصلنا إلى ما يلي:

- لا تتوفر البنوك الجزائرية على لجنة للترشيحات والمكافآت، إذ إن البنك ليس المسؤول عن تعيين رئيس وأعضاء مجلس الإدارة .
- إن عدم التزام البنوك التجارية الجزائرية بمبدأ حماية حقوق المساهمين، و مبدأ المساواة بين المساهمين يرجع إلى أن المالك الوحيد لرأس مال البنوك العمومية هو الدولة .
- تراعي البنوك الجزائرية حقوق أصحاب المصالح من مودعين ومقترضين،إلا أنها لا تتوفر على آليات تمكن الموظفين من إيصال آرائهم و شكاويهم .
- لا تقوم البنوك الجزائرية بالإفصاح عن مؤهلات أعضاء مجلس الإدارة، ولا عن كيفية اختيارهم، كما لا تفصح عن أهدافها المستقبلية مما يدل على أن هناك نقصا في الإفصاح الذي تقوم به.
- يقوم مجلس الإدارة المهام والمسؤوليات المسطرة في إطار حوكمة الشركات.
- بصفة عامة لا يزال تطبيق مبادئ الحوكمة في البنوك التجارية الجزائرية في مرحلته الأولى إلا هناك رغبة وانطلاقة في التجسيد الفعلي لهذه المبادئ.
- وعلى ضوء النتائج السابقة يمكننا اقتراح التوصيات التالية:
- العمل على نشر الوعي بمبادئ حوكمة الشركات فيالبنوك التجارية الجزائرية من خلال عمل برامج تدريبية و تكوينية في مجال الحوكمة .
- العمل على تفعيل دور الجهات الرقابية المتمثلة في البنك المركزي من خلال رقابته على كل من المدققين الداخليين والخارجيين، ومن خلال التأكد من وجود نظم ملائمة لعملية إدارة المخاطر .
- دعم دور الرقابة الداخلية من خلال التحقق من تطبيق المعايير المحاسبية الدولية بالإضافة إلى التأكد من كفاءة الجهاز الإداري و مدى تطبيق المقررات الصادرة.
- إلزام البنوك الجزائرية بإنشاء لجنة خاصة بالترشيحات والمكافآت تتمتع بالاستقلالية بهدف مساعدة مجلس الإدارة في أداء المهام المتعلقة بترشيح أعضائه، وتحفيزهم من خلال منحهم مكافآت، وربطها بالأداء .
- العمل على استحداث آليات (كخط هاتفي أو مكتب خاص) لإيصال آراء الموظفين واقتراحاتهم وشكاويهم للإدارة العليا وضرورة مناقشة وجهات نظرهم وأخذها بعين الاعتبار.
- إصدار قوانين تلزم البنوك بالإفصاح عن مؤهلات أعضاء مجلس الإدارة وعن آليات تعيينهم؛
- تفعيل دور السوق المالي و ربطه بالقطاع المصرفي، وذلك لحاجتهما الماسة لتطبيق مبادئ الحوكمة.
- إضفاء المزيد من الشفافية على العمليات المصرفية من أجل تعزيز تطبيق الحوكمة في البنوك.

المصادر والمراجع:

أولاً- المراجع العربية:

1. الشحادات محمد قاسم عبد الله وعبد الجليل توفيق حسن، أثر تبني الشركات المساهمة العامة الأردنية لمبادئ الحاكمية المؤسسية على قرارات المستثمر المؤسسي في بورصة عمان، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 08، العدد 01، 2012.
2. القشي ظاهر والخطيب حازم، الحاكمية المؤسسية بين المفهوم و إمكانية تطبيقها على أرض الواقع في الشركات المرجة في الاسواق المالية، مجلة اربد للبحوث العلمية، المجلد 10، العدد 01، 2006.

3. الشيخ عبد الرزاق حسن، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سعر السهم (دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين)، مذكرة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، 2012

4. إسحق محمد أبو زر عفاف، استراتيجية مقترحة لتحسين فاعلية الحاكمية المؤسسية في القطاع المصرفي الأردني، أطروحة دكتوراه، جامعة عمان العربية للدراسات العليا ،عمان ،الأردن ،2006.

5. بن رجم محمد خميسي، معيزي أحلام، أثر تطبيق قواعد الحوكمة المصرفية لزيادة القدرة التنافسية في البنوك الجزائرية، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة المسيلة، العدد 08، 2012.

6. حبار عبد الرزاق، الالتزام بمتطلبات لجنة بازل كمدخل لإرساء الحوكمة في القطاع المصرفي العربي-حالة دول شمال إفريقيا- مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، العدد07، 2009.

7. دبلة فاتح و جلاب محمد، الحوكمة المصرفية و مساهمتها في إدارة المخاطر، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال ، جامعة بسكرة، العدد0، 2012.

8. دهمش نعيم و أبو زر عفاف، الحاكمية المؤسسية وعلاقتها بالتدقيق ومهنة المحاسبة، ورقة مقدمة للمؤتمر العلمي المهني الخامس بعنوان التحكم المؤسسي واستمرارية المنشأة ، الأردن، 24-25 أيلول، 2003.

9. زيدان محمد، أهمية إرساء وتعزيز مبادئ الحوكمة في القطاع المصرفي بالإشارة إلى البنوك الجزائرية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، العدد 09، 2009.

10. سليمان محمد مصطفى، حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2006.

11. عبد الحليم محمد، حوكمة المصارف ،المؤتمر الخامس لحوكمة الشركات وأبعادها المحاسبية والإدارية والاقتصادية، الجزء الثالث، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 2005.

12. غادر محمد ياسين، محددات الحوكمة ومعاييرها، ورقة مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي حول عولمة الإدارة في عصر المعرفة ، جامعة الجنان، طرابلس، لبنان، 15-17 ديسمبر 2012.

13. كافي مصطفى يوسف، الأزمة المالية الاقتصادية العالمية وحوكمة الشركات، مكتبة المجتمع العربي، عمان، الأردن، 2013.

14. مزريق عاشور وصورية معموري، حوكمة الشركات بين فلسفة المفهوم الإداري وإمكانية التجسيد الفعلي، ورقة مقدمة للملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي و الإداري، بسكرة، 06-07 ماي 2012.

15. نسمان إبراهيم اسحق ، دور إدارات المراجعة في تفعيل مبادئ الحوكمة، مذكرة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2009.

ثانياً- المراجع الأجنبية:

1. *Alamgir, M.(2007).Corporate Governance :A Risk Perspective ,paper presented to: Coorporate Governance and Reform :Paving the Way to Financial Stability and Development, a conference organized by the Egyptian Banking Institute ,Cairo, May 7-8*
2. *Charreaux .G ,Le Gouvernement des entreprises "Corporate Gouvernance" Théorie et faites , Edition Economica ,Paris ,France,1997,p 331*
3. *OECD,OECD principles of corporate governance,2004 http://www.oecd.org/corporate/ca/corporategovernanceprinciples/31557724.pdf*